

الانتفاضات العربية ودولة القانون

د. محمد المجذوب

فكل مجتمع يتطور باصطراع الأضداد فيه. ومجتمعنا العربي، من المحيط إلى الخليج، لا يشذ عن هذه القاعدة الأزلية. وتطوره يرتكز دائماً على الصراع القائم بين الرجعية والتقدمية، بين الاستعمار والتحرر، بين الانتهازية والصمود.

قد يحتم الصراع القيام بانقلابات بيضاء أو حمراء، أو بتفجير ثورات سريعة أو بطيئة، أو باللجوء إلى العنف وإسالة الدماء. والضد الذي يحمل رواسب الماضي وآفاته قد ينتصر مرة، ولكن انتصاره، كما أثبتت الأحداث والتجارب، سيكون إلى حين. فالنهاية المحتومة معروفة منذ اندلاع المعركة الأولى بين الضدين اللذين يمثلان الماضي والمستقبل. ولا نذكر أن ضدين أو نقيضين اصطرعا يوماً دون أن تنجلي المعركة الفاصلة عن غلبة الضد الصاعد النشيط، الحافل بالآمال، والقادر على مسايرة الأوضاع المستجدة. وفي انتصار النقيض الصاعد يكمن سرّ التطور والانتقال من مرحلة إلى مرحلة. ويكمن كذلك سرّ الحياة التي تتجدد كل يوم.

إرهاصات الربيع العربي بدأت ولما تنته. قد تتعثر وتواجه نكسات ومؤامرات وهجمات. ولكن كل الدلائل تشير إلى أنها لن تتخلى عن عنفوانها وتعود إلى ما كانت عليه قبل يقظتها، فقفير الحكام وأتباعهم ممن خلعوا أو سُجنوا أو هربوا أو قُتلوا لن يعود إلى السلطة لممارسة التسلّط. ومن ظلّ منهم صامداً ومستنداً إلى دعائم خارجية لن يطول بقاؤه وعناده. وستلقى الطبقة الحاكمة المصير ذاته بعد انكشاف معالم فسادها وانحرافها.

إننا كعرب نخوض، في هذه المرحلة العصبية والهائجة من تاريخنا، معركة صراع الأضداد. فالعنصر البشري يتطور ويتكامل بفضل صراع الضدين أو النقيضين: الموت والحياة. إن الموت يخرج من الحياة، كما أن الحياة تخرج من الموت. إن حبة القمح الميتة، إذا ما أحسن غرسها في التراب، تمنح الحياة لسنبلة ملأى بحبات القمح. والتطور، باعتباره سُنّة الوجود، يُصيب المعنويات كما يُصيب الماديات. فالمعرفة، مثلاً، لا تتطور إلا لأنها تحتوي على ضدين: العلم والجهل.

تتطور المجتمعات بتطور القوانين

لقد أكدت النظريات الاجتماعية أن حياة الإنسان لا تستوي وتتطور إلا ضمن مجتمع ينتمي إليه، وأنه لا بد، في كل مجتمع بشري، من قانون ينظم العلاقات بين الأفراد والجماعات والسلطات في الداخل والخارج. فالروابط الاجتماعية هي، قبل كل شيء، روابط قانونية. ويستحيل تصوّر مجتمع بشري بلا قانون، فحيث يكون المجتمع يكون القانون. وليس هناك مجتمعات أو دول، سواءً أكانت متقدمة أم متخلفة، تعيش وتتطور بلا قانون. ولهذا توصف الدولة الصالحة بأنها دولة القانون.

والقانون، بمعناه الواسع، هو الإطار العام الذي يُحدد نظام الدولة، ويُنظم عمل السلطات فيها، ويكفل الحقوق والحريات للأفراد والجماعات، ويجسّد تطلعات الشعب. ولهذا فإن أي تغيير أو تبديل يطرأ على البنية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للدولة يستتبع حتماً تبديل دستورها وتشريعاتها بما يتلاءم مع الأوضاع والظروف الطارئة أو المستجدة.

ولكن المؤسف أن فئة من الحكام السادرين أو الفاسدين تتسلّم أحياناً، بالخدعة أو في غفلة من الزمن، مقاليد الحكم في بلادها، فتعمد في البداية إلى تبرير أعمالها بالرغبة في إصلاح القانون السائد، أو في إلغائه واعتماد قانون جديد كفيل بتحقيق الحقوق والحريات والتنمية الشاملة، حتى إذا ما استتبّ الأمر لها تحوّلت إلى فئة طاغية مستبدّة، تتلاعب بالقانون أو تستغله لخدمة مصالحها الخاصة. وتكون النتيجة الإضرار بمصالح الوطن والمواطنين، والقضاء على كل أمل في التطور والتقدم، وتهيئة النفوس والأجواء للتمرد والانفجار والثورة.

وعند معالجة عوامل التغيير في الانتفاضات الثورية التي تعمّ معظم الأقطار العربية، نجد أن العامل القانوني فيها لا يقل أهمية عن العوامل

الأخرى، السياسية والتاريخية والاجتماعية وغيرها.

فمنذ بداية العام ٢٠١١، اجتاحت موجة من التظاهرات والانتفاضات الشعبية عدداً من الأنظمة العربية المستبدّة التي تجثم منذ سنوات (وأحياناً منذ عقود) على صدر الشعب العربي من المحيط إلى الخليج، تهدر ثرواته، وتتحكّم بمقدراته، وتهجر شبابه، وتتآمر مع المستعمرين على مستقبله وآماله.

وفي أجواء تلك الانتفاضات نشهد تطورات سياسية ومطالبات ملّحة بإجراء تغييرات دستورية وقانونية تحقق الحرية والعدالة والمساواة والاستقرار، فغياب القانون العادل، أو تغييبه، أو إفساده، أو تزويره، أو الطلاق بين جوهره وكيفية تطبيقه، كانت من أسباب الانفجارات الشعبية.

فمن أسباب الانتفاضات العربية الراهنة وجود دساتير وقوانين وأنظمة بالية، عاجزة عن تحقيق العدالة والمساواة للمواطنين، ولا تُرضي طموح الأجيال الصاعدة. فتطلعات القوى الشابة في المجتمع العربي لا تنسجم مع تطلعات الحكام ومواقفهم. إن لكل جيل همومه وآفاقه. والصيغ الدستورية والقانونية التي يضعها حكام لم يكونوا في ماضيهم وحاضرهم على مستوى المسؤولية تأتي بعيدةً وغريبةً عن تطلعات الشباب وحافلة بالمصالح الشخصية.

إن الشباب العربي، ومنه المناضل الشهيد (البوزيدي)، يُعاني من شتى ضروب الإهمال والحرمان. وهو يعيش اليوم في عصر التحولات السريعة والعميقة والمتلاحقة، وفي خضمّ القلق النفسي والوجودي الرهيب الذي أصبح سمةً من سمات العصر. وهو يسمع ويشاهد ما يجري في مختلف أقطار الدنيا من انتفاضات وثورات ضد القهر والظلم، ومن تظاهرات صاخبة تطالب بالمزيد من الحقوق والحريات والضمانات الاجتماعية. ثم إن المجتمع الذي

المتهاكة أو المعرّضة للسقوط، على تسلّم زمام القيادة أو الزعامة في النظام الإقليمي العربي، في هذه الفترة الرمادية.

وتجلى التغيير الذي أفرزته الانتفاضات العربية في إلغاء أو تعديل العديد من الدساتير والقوانين التي لم تعد صالحة للعمل في المرحلة الراهنة:

١ - ففي **مصر**، اضطرت السلطات، بعد خلع رئيس الجمهورية وإحالة الكثيرين من المسؤولين الفاسدين على المحاكم، إلى الانقلاب على وضع دستور جديد وقوانين جديدة تتضمن نصوصاً جديدة.

٢ - وفي **الكويت**، وصلت الأوضاع إلى حالة من التوتر السياسي تنذر بالخطر، فاضطر أمير البلاد إلى تطويق الأزمة وتهدئة الخواطر بتشكيل حكومة جديدة وحل مجلس النواب.

٣ - وفي **المغرب**، وتجنباً لتداعيات المسيرة الاحتجاجية التي جابت الشوارع في البلاد وكانت تعبيراً عن الأزمة البنيوية التي تتطلب ضرورة التغيير للانتقال إلى مرحلة مرتقبة من الديمقراطية والحرية والعدالة، اضطر الملك إلى إلغاء الدستور القديم الصادر في العام ١٩٩٦، وإجراء استفتاء على دستور جديد في شهر تموز ٢٠١١ يتضمن بعض الإصلاحات الطفيفة، مثل تعيين رئيس الحكومة، ليس من قبل الملك، بل من قبل الحزب الحاصل على الأغلبية في الانتخابات النيابية. ولا يسعنا هنا إلا الإشارة إلى أن الدستور الجديد لا يزال يكرّس الصلاحيات المطلقة للملك، فيعتبره رئيس المجلس الدستوري، ورئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويمنحه صلاحية حل البرلمان، وإعفاء الوزراء من مهامهم، ويُضفي عليه لقب (أمير المؤمنين، وحامي حمى الملة والدين)، ويؤكد أن شخص الملك لا تنتهك حرمة (بعد أن كانت

يتحرك فيه ليس سوى مجتمع مضطرب، حافل بالتناقضات والمآسي والتحديات، يتناوب على حكمه جيلٌ بعد جيل من الزعامات المتحجّرة التي لا تريد أن تتطور، ولا تسمح للأجيال الشابة بأن تتطور، وتُصرّ على استخدام كل الوسائل للتفرّد بالسلطة، والتلاعب بثروات الوطن، وفرض مبدأ التوريث لصالح الأبناء أو الأنسباء، والحكم بالنيابة أو الوكالة لصالح قوى أجنبية، طامعة أو مخادعة.

الدساتير والقوانين لم تعد صالحة

من محاسن الانتفاضات الثورية أنها فرضت، في كثير من الأقطار العربية، الإسراع في تغيير أو تعديل الدساتير والقوانين، وفي اتخاذ الإجراءات أو تقديم التنازلات من الحكام، إرضاءً للجيل الثائر أو خوفاً من تفاقم الغليان الشعبي.

وتجنباً لانتقال عدوى الانتفاضات الثورية إلى بلاد بعض الحكام العرب، أو رغبة في الحد من آثارها، سارع هؤلاء الحكام إلى:

١ - الإعلان عن زيادة المرتبات والأجور والضمانات الاجتماعية.

٢ - أو الإفراج عن آلاف المعتقلين والمسجونين.

٣ - أو القبول بتقارير اللجان العربية وحسن التعامل معها، كما حدث في البحرين مع تقرير لجنة (البيسوني).

٤ - أو صدور قرار من مجلس التعاون الخليجي، بعد تردد طويل، بدعوة كل من الأردن والمغرب، أي ما تبقى من دول ملكية في الوطن العربي، إلى الارتباط بـ (ثم الانضمام إلى) عضوية المجلس بهدف تعزيز مكانته كتكتل ملكي وإبعاد خطر النزعة الجمهورية عن أعضائه.

٥ - أو إقدام دولة قطر، بالتفاهم مع المملكة السعودية، وفي غياب الأنظمة الجمهورية

فالإنسان خاض منذ القدم معارك نضالية طويلة من أجل اكتساب أو ترسيخ هذه الحقوق والحريات في النفوس والطروس.

ففي الماضي، وخصوصاً في العصور التي كان يُعتمد فيها على سواعد الأرقاء لتسيير عجلة الإنتاج، لم يكن من الممكن أو الطبيعي أن يُعترف للعبد بنفس الحقوق والحريات التي كان يتمتع بها المواطن الحر. وكانت الحضارات والتيارات الفكرية والفلسفية آنذاك تُنكر على الإنسان تلك الحقوق والحريات، ولا تحتفظ بها إلا لفئة متميزة وقليلة من الناس. ففلاسفة العصر الإغريقي، مثلاً، وفي مقدمتهم أفلاطون وأرسطو، كانوا يميّزون بين البشر ويعتبرون الرقّ أمراً طبيعياً ووضعاً عادلاً ومشروعاً. وفي العصر الروماني الذي تميّز بسيادة القانون كان القانون يقسم الموجودات إلى أشخاص وأشياء، ويُسوّي بين الرقيق والحيوانات الأليفة ويُدخل الفئتين في عداد الأشياء التي تُباع وتُشترى.

وجاءت بعض الأديان قبل الإسلام وحاولت إزالة كل تمييز بين البشر، فلم تُوقّق. وبظهور الإسلام انتشرت الأفكار المتعلقة بالمساواة والعدالة والحرية. فالقرآن الكريم أمر بأن لا إكراه في الدين، وأخبر المؤمنين بأن الله خلق الناس شعوباً وقبائل لتتعارف وتتعاون. والحديث الشريف اعتبر الناس سواسية كأسنان المشط، وأكد أن لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى. وجاء سلوك الخلفاء من بعد رسول الله يدعم هذا الاتجاه التحرري.

وبما أن الارتقاء أو التطور الإنساني يبدأ في أول الأمر، فكراً أو رأياً يتفاعل في مجتمع معين قبل أن يتحول إلى حركة هادئة تهزّ أركان المجتمع، فإن النظريات والأفكار التحررية التي طرحها الفلاسفة والمصلحون في العصور الحديثة هي التي مهّدت السبيل للتنديد بالاستبداد ومقاومة الحكم الفردي والعمل على إنشاء الأنظمة الديمقراطية التي تمخّضت عن

المادة ٢٣ من الدستور السابق تنص على أن شخص الملك مقدّس).

٤ - وفي العهد البائد في ليبيا، الذي استمر أكثر من أربعين عاماً، لم يكن هناك دستور أو تشريعات أو جمعيات أو أحزاب تستحق الذكر والتقدير. كان (الكتاب الأخضر) المرجع القانوني والسياسي والاجتماعي والثقافي، الأول والأخير في كل مجالات الحياة، تسترشد بحكمه وأحكامه الدولة والسلطات والمواطنون. ومشروع التحول الديمقراطي الذي أنجزه المنتصرون على نظام القذافي أشاروا، في الإعلان الدستوري الموقت الصادر في ٢٠١١/٨/٣، إلى الخطوط العامة التي ستتصدر الدستور المقبل، مثل:

أ - اعتبار ليبيا دولة ديمقراطية، والشعب فيها مصدر السلطات.

ب - اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، ومبدأ استقلال القضاء.

ج - إشاعة قيم التسامح والوئام الوطني.

د - الأخذ بمبدأ التداول السلمي لانتقال السلطة، عبر صناديق الاقتراع.

هـ - السماح بقيام أحزاب سياسية كانت محظورة من قبل.

٥ - وفي تشرين الأول ٢٠١١، أصدر رئيس الجمهورية في سوريا قراراً يقضي بتشكيل لجنة تكون مهمتها إعداد دستور جديد يحلّ مكان دستور العام ١٩٧٣، ويتضمن بنوداً تتجاوب مع مطالب فئة كبيرة من الشعب، وتواكب المستجدات التي طرأت على الحياة والعلاقات السياسية في البلاد.

الانتفاضات ومسيرة الحقوق والحريات

إن حديث الانتفاضات العربية يحتم علينا إلقاء نظرة عجلية على مسيرة الحقوق والحريات، لأنه كان لهذه الحقوق والحريات أثر بالغ ودور فاعل في اندلاع تلك الانتفاضات.

صراع مزمن مع الغرب الاستعماري

إن كل حديث عمّا يجري في ربوعنا العربية من انتفاضات داخلية وتدخلات خارجية يحتم علينا قول كلمة سريعة في تحركات الغرب الاستعماري وأطماعه في بلادنا ونيّاته في تخريب وجودنا وتدمير مستقبلنا.

فمن الثوابت في تاريخنا العربي والإسلامي أن الغرب الاستعماري لا يُضمر الخير لنا، ويسعى دائماً لتشويه سمعتنا، وتحقير عقيدتنا، ونهب ثرواتها، والحيلولة بكل وسيلة ممكنة دون توحدنا وتحررنا من آفات الجهل والتخلف والتبعية.

ففي أواخر القرن الحادي عشر الميلادي، انتهز الصليبيون الأوروبيون فرصة انقسامنا وتخاذلنا فزحفوا نحو المشرق العربي بغية احتلاله وابتزازه والبقاء فيه إلى يوم الدين، وكل ذلك بذريعة واهية، هي إنقاذ القدس.

واستمرت الحملات الصليبية حوالى القرنين (١٠٩٦ - ١٢٩١). وانتهت بالفشل بفضل النصر الذي أحرزه القائد صلاح الدين الأيوبي في معركة حطين في العام ١١٨٧.

ولكن الغزاة الأوروبيين الحاقدين أرادوا، عندما تأكدوا من حتمية هزيمتهم النهائية في المشرق، أن ينتقموا من العرب، فاتصلوا بقيادة التتار (المغول) في الصين وحرّضوهم على غزو المناطق العربية والإسلامية الحافلة بالخيرات، فزحف هولاءكو على بغداد وأحرقها في العام ١٢٥٤، وتحرك بعده تيمورلنك فأحرق دمشق في العام ١٤٠٠، وكانت العاصمتان تمثلان آنذاك عصاره الفكر الحضاري المتنور والمتسامح والمتقدم.

وأراد العرب بدورهم أن يردوا، ولو بعد حين، الصاع صاعين للغزاة الأوروبيين، فدخلوا الأندلس ونشروا الحضارة العلمية والإنسانية فيها. ووصل العثمانيون إلى أسوار فيينا وسيطروا على قسم كبير من أوروبا. ولولا

ظهور الإعلانات والمواثيق والتشريعات الوطنية والإقليمية والعالمية حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لقد عرفت بريطانيا، بالوثيقة العظمى (الماجنا كارتا) التي أجبر الملك على توقيعها في العام ١٢١٥، أول محاولة للحد من سلطة الفرد المطلقة، وإخضاع الحاكم لسلطة القانون، وإلزامه باحترام الحرية الشخصية للأفراد وعدم إنزال أي عقوبة بهم قبل إحالتهم على القضاء. وكانت الوثيقة المذكورة خطوة أولى ومهمة على طريق الديمقراطية التي عمت أوروبا فيما بعد وحرصت على تأكيد حقوق الإنسان وصونها. وفي العام ١٦٨٨، شهدت بريطانيا ثورةً كان لها أعمق الأثر في تاريخ حقوق الإنسان. ولكن ملوكها الذين تعاقبوا على الحكم، بعد عام ١٢١٥، انحرفوا عن الطريق الذي رسمته الوثيقة العظمى، فاحتدمت المنازعات وثار البرلمان وعزل الملك. ولم يعتل العرش ملك جديد، في العام ١٦٨٩، إلا بعد التوقيع على «وثيقة الحقوق» التي صاغها البرلمان، قضت بمسؤولية الملك أمام البرلمان وخضوعه لقوانين البلاد.

واستطاعت مسيرة حقوق الإنسان تحقيق مكسب كبير مع نجاح الثورة الأمريكية وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٧٧٦، فقد وجد القادة الأمريكيون أن الدستور لا يكون كاملاً إلا إذا سبقته وثيقة تُعلن صراحةً حقوق المواطن التي لا يمكن أن تتغير بتغيير الأنظمة والداستاتير والأنظمة. وحرص الكونجرس الذي يمثل إرادة الشعب على التصديق على وثيقة الحقوق قبل الموافقة على الدستور. وكان لذلك مغزى كبير. وحملت الثورة الفرنسية، في العام ١٧٨٩، دعماً جديداً لحقوق الإنسان، فقد كان همّ القائمين بها تكريس الحقوق بوثيقة رسمية، فصاغوا ذلك بإعلان حقوق الإنسان والمواطن.

فيها على مشروع تفتيت مصر وتحويلها من دولة مركزية إلى دولتين إسلامية وقبطية، وأكثر من دولتين إذا سمحت الظروف، معتبرة تفتيت مصر بالفتنة الطائفية هو المفتاح التاريخي المطلوب لتفتيت سائر أقطار الوطن العربي. وأكدت الدراسة أن مصر المفككة والمقسمة لا تشكل أي تهديد لإسرائيل، بل توفر لها دوام الأمن والسلام حتى وقت طويل، وأن دولا مثل ليبيا والسودان وغيرهما من الدول العربية لن تبقى على صورتها الحالية، بل ستقتفي أثر مصر في تفتيتها. ومتى تفتتت مصر تفتت الباقون حتماً.

وبعد عشر سنوات من نشر هذا المخطط الصهيوني عقدت في إسرائيل في العام ١٩٩٢ ندوة تحت عنوان: الموقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في منطقة الشرق الأوسط. والأبحاث التي قدمت تتمحور حول فكرة تأييد إسرائيل للنزاعات الانفصالية للجماعات العرقية والإثنية، ومنها دعم الحركة الكردية والثورة الشيعية في العراق والخليج، ونضال جنوب السودان من أجل الانفصال والاستقلال، ونضال البربر في شمال أفريقيا، وتأزيم الأوضاع بين المسلمين والأقباط في مصر.

وخلصت الندوة إلى تأكيد الموقف الثابت للحكومات الصهيونية المتعاقبة، وهو دعم الأقليات الطائفية في الوطن العربي وتأيد رغباتها في تقرير المصير وإقامة كيانات سياسية مستقلة.

ولكن ما هو المصطلح الصالح لتوصيف ما يحدث في بلادنا؟

إن إنجازات ما سُمي بالربيع العربي لا تشكل ثورة، ولكنها انطوت، في بعض الحالات، على انقلاب. والاختلاف الجوهرى بين الثورة والانقلاب يكمن في نوع الهدف الذي يرمى إليه كل منهما.

التخاذل والتآمر لأكمل الجيشان: العربي (في الأندلس) والعثماني (في النمسا) زحفهما والتقيا في مكانٍ ما من غرب أوروبا وجعلا من البحر المتوسط بحيرة عربية إسلامية.

ولم ينس الغرب الاستعماري حقه ونقمة علينا فراح ينتهز كل فرصة سانحة لإذلالنا وطمس معالم تراثنا وتشتيت شملنا. وكان ضعف الإمبراطورية العثمانية ثم اندحارها في الحرب العالمية الأولى فرصة لعودة هذا الغرب إلى وطننا العربي، غازياً أو مستعمراً أو حامياً أو منتدباً، ومصمماً على زرع كيان صهيوني استيطاني في قلب هذا الوطن لتكرار تجربة إبادة السكان الأصليين في القارة الأميركية، والتجاوب مع صرخة القائد العسكري البريطاني في دمشق: «ها قد عدنا يا صلاح الدين!».

وبعد الحرب العالمية الثانية، ومع هبوب رياح التغيير على العالم الثالث، واكتشاف النفط والغاز وبقية المعادن في ربوعنا، ونيل جميع الأقطار العربية استقلالها بعد معارك شرسة ضد الغرب، اضطر هذا الغرب إلى اتباع أساليب جهنمية للبقاء في بلادنا لكي ينهب ثرواتنا، ويتدخل في شؤوننا، ويؤخر ساعة نهضتنا، ويُجند ضعاف النفوس من مواطنينا لخدمة مصالحه، وإقامة كيان صهيوني لتفتيت وطننا العربي بشكل أعمق مما فعلته معاهدة سايكس - بيكو في العام ١٩١٦. فقد اقترح المستشرق الصهيوني، برنارد لويس، في دراسة شهيرة له نشرتها مجلة تصدر عن وزارة الحربية الأميركية، العمل على إعادة تفتيت الشرق الإسلامي، من باكستان حتى المغرب، بإنشاء اثنين وثلاثين كياناً سياسياً مستقلاً متهاكماً، على أسس مذهبية وعرقية ولغوية، لتوفير الأمن الاستراتيجي لإسرائيل.

وفي ١٤/٢/١٩٨٢، أي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، نشرت مجلة (اتجاهات) الناطقة بلسان المنظمة الصهيونية العالمية دراسة ركزت

وعندما نطلع على تاريخ الأمم التي أسهمت في المسيرة الحضارية نرى أنها ناضلت للتخلص من آفات الاقطاعية والتخلف وأنظمة القهر والاستبداد قبل أن تنتقل إلى عالم المجتمعات الحضارية، أو إلى عالم الحداثة السياسية حيث يعيش المواطنون في ظل نظام ديموقراطي يخضع لمبادئ الديموقراطية باعتبارها النظام السياسي الأمثل الذي يحقق الحرية والعدالة والتعددية الحزبية في إطار دولة القانون.

وعندما نتساءل عما إذا كانت الانتفاضات الجماهيرية التي عمّت أبرز المجتمعات العربية قد شرعت في تأسيس نظم ديموقراطية كفيلة بمساعدة هذه المجتمعات على الانتقال إلى مرحلة تسود فيها حرية الرأي والمعتقد، ومبدأ التسامح والتعاون على كل صعيد، نُفاجأ بظاهرة صعود التيارات السياسية الدينية في بعض الأقطار العربية، وحصولها على غالبية المقاعد في المجالس التأسيسية والنيابية. ومن الطبيعي أن يسفر هذا النجاح عن صبغة المجتمع بصبغة إسلامية متشددة أو متطرفة، أو عن الاستئثار بالسلطة السياسية واحتكار عملية اتخاذ القرارات، أو عن رفض أي تعاون مع التيارات السياسية الأخرى، ليبرالية أم يسارية.

وهذه النزعة إلى احتكار السلطات تجلت في تصرفات التيار الإسلامي الذي فاز بأغلبية المقاعد النيابية في مصر، ويطمح إلى السيطرة على جميع مؤسسات الدولة، بما فيها رئاسة الجمهورية. وبذلك يُمنى بالفشل مشروع قيام نظام ديموقراطي في مصر، بعد اندلاع الانتفاضة الجماهيرية في ٢٥ يناير ٢٠١١.

ولو ألقينا نظرة عجلية على تجارب غيرنا في مجال الممارسات الديموقراطية لوجدنا أن الاعتماد على العقل، وليس على النص الديني، هو المبدأ السائد، وخصوصاً في المجتمعات المكونة من طوائف وقبائل وعروق.

فالثورة تهدف إلى تغيير الحكام وتغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وإقامة نظام جديد يتولى رعايته حكام جدد. وتعتبر الثورة، وفقاً للمفهوم السائد في العلوم السياسية، انقلاباً على النظام السياسي القائم باستخدام العنف والقضاء على النخبة السياسية الحاكمة والمتحكمة، واستبدالها بنخب ثورية جديدة. والثورة الحقيقية يكون لها غالباً توجهات فكرية وثقافية جذرية تنأى عن الممارسات السابقة، وتشكل بداية جديدة للمجتمعات التي وقعت فيها الثورات.

أما الانقلاب فيقتصر غالباً على إسقاط الحكام وتغييرهم، أي استبدال حاكم بحاكم، والاستئثار بالسلطة دون التعرض لنظام الحكم. وكثيراً ما تتم الانقلابات سلمياً دون اللجوء إلى العنف وإراقة الدماء. وهذا يعني أن الثورة تنطلق من إرادة شعبية تهدف إلى تحقيق الصالح العام، في حين أن الانقلاب الذي يقوم به فرد أو جماعة سياسية أو عسكرية يسعى لتحقيق مآرب هذا الفرد أو هذه الجماعة. ثم إن القائمين بالثورة يعتبرون الاستيلاء على السلطة وسيلة لتحقيق غاية عامة، في حين أن القائمين بالانقلاب يعتبرونه غايةً في حد ذاتها. فالثورة أوسع واشمل من الانقلاب، وأثرها أقوى، ومحتواها أعمق، ومدلولها ونتائجها أكبر. والثورة تتضمن حكماً، الانقلاب والهدف الأساسي منه، بينما لا يتضمن الانقلاب أهداف الثورة. والانقلاب قد يتحوّل إلى ثورة، ولكنه من النادر أن تتحول الثورة إلى انقلاب.

ومع أن الفقه الدستوري لا يميز، من الناحية القانونية، بين الثورة والانقلاب، فإننا نفضّل، في حديثنا عن الربيع العربي، استخدام مصطلح (الانتفاضة أو الهبة الجماهيرية)، وهو مصطلح ينطوي على إرهاصات من شأنها التمهيد لإحداث التطوير أو التغيير أو التبديل المنشود.

على مجازر إسرائيل في قطاع غزة وتحكمها بوصول الغذاء والدواء والكهرباء والنفط إليها، وإسكان أكثر من نصف مليون إسرائيلي في الضفة الغربية التي تُعتبر أرضاً عربية محتلة.

٢ - تدفق فوائض الأموال النفطية العربية إلى أسواق الغرب بمئات المليارات من الدولارات سنوياً، في حين يتضور أطفال العرب جوعاً أو يموتون مرضاً، ويعمه أكثر من ٦٠٪ من العرب في الأمية، ويرزح أكثر من ٣٠٪ منهم تحت ضغط الفقر. ويتم نهب هذه الأموال غالباً في البورصات التي تتهاوى فيها أسعار الأسهم، أو بتلاعب المستعمرين الجدد بالمعدلات والنسب بين عملاتهم والعملات العربية.

٣ - نشر القواعد العسكرية الأميركية في أرجاء الوطن العربي برضا المسؤولين العرب. ونذكر على سبيل المثال، اتفاقية كامب ديفيد التي سمحت للقوات الأطلسية، بقيادة أميركية، بإقامة مراكز عسكرية في قاعدتين في سيناء، الأولى في شمال سيناء، والثانية في شرم الشيخ، بالإضافة إلى إنشاء ثلاثين مركز مراقبة، منها مركز في جزيرة تيران السعودية لمراقبة حركات الملاحة في المضيق. وإلى جانب القواعد العسكرية هناك العديد من المراكز الثقافية المشبوهة وأوكار التجسس السرية المنتشرة في أرجاء الخليج العربي.

٤ - تحريك مشروع الشرق الأوسط الكبير من جديد، وهو مشروع تقسيمي للأمة العربية، وإعلان منطقة برقة في ليبيا إقليماً فدرالياً، وتشجيع المناطق الليبية الأخرى على إتباع النهج ذاته، وانفصال جنوب السودان عن السودان الموحد وتحريض الطرفين على استنزاف قواهما في المعارك، ودعوات الانفصال في اليمن والمطالبة بقيام إمارات إسلامية في جنوبه، وحراك أهل النوبة في مصر، وعددهم ثلاثة ملايين ولغتهم ليست عربية، وتحريضهم

إنها مؤامرة علينا. فما هي أهم ملامحها؟

في خضم الأحداث الجارية نلمس بوضوح تصميم الغرب الاستعماري، بالاشتراك مع العدو الصهيوني، على تحقيق ثلاثة أهداف: الأول هو تقسيم الوطن العربي إلى كيانات عاجزة ومتناحرة، ومشغولة يومياً بتناقضاتها وخلافاتها الداخلية، ومنصرفه كلياً عن حلمها الوحدوي. والثاني هو تحقيق الأمن الدائم والتفوق الساحق لإسرائيل. والثالث هو الاستيلاء على ثرواتنا الطائلة من النفط والغاز، مقابل عائدات ضئيلة، وإكراهنا، لاستنزاف هذه العائدات، على شراء أسلحته القديمة التي لا نُحسن استعمالها. فهذه الأسلحة التي يتم بيعها، مثلاً، إلى دول الخليج هي، باعتراف الخبراء، أسلحة من الصنف الثاني أو الثالث. وهذه الدول عاجزة عن استيعابها وتفقر إلى العنصر البشري لاستعمالها وخدمتها. ولهذا تلجأ غالباً إلى استئجار اختصاصيين أجانب لتشغيلها وصيانتها.

وبعض الوقائع تثبت خيوط المؤامرة والتواطؤ. ومن ملامحها الراهنة:

١ - اعتراف دول عربية بالكيان الإسرائيلي، وتعامل دول أخرى معه علناً أو سراً أو بالواسطة. وقد أثار العداء الذي أظهرته جامعة الدول العربية لسوريا، والدعوة إلى عزلها ومحاصرتها سياسياً واقتصادياً، ومطالبة مجلس الأمن الدولي بتطبيق الفصل السابع من الميثاق الأممي عليها... أثار هذا التصرف الاستغراب، لأن الجامعة لم تجرؤ يوماً على معاقبة (أو على الأقل محاسبة) الدول العربية المعترفة والمتعاملة مع إسرائيل، أو على استنكار (مجرد استنكار) قصف القوات الأطلسية لليبيا واليمن، أو على عقد اجتماع (مجرد اجتماع) لمعالجة ما يجري من أحداث دامية منذ عشرين سنة في الصومال، أو على الاحتجاج (مجرد الاحتجاج)

العربية الأخرى. إن مصر قاطرة الدول العربية في السلم والحرب. وهذه الحقيقة تفسّر لنا المحاولات المتكررة أو الدائمة لعزل مصر عربياً. فبعد الرئيس جمال عبد الناصر، جاء كلّ من أنور السادات وحسني مبارك وتنافسوا في إلغاء دور مصر في القرارات والمواقف الإقليمية والدولية وحولها إلى دولة تابعة للحيتان في الخارج تستجدي الحسنات المالية من الولايات المتحدة، وتحاول استرضاء العدو الصهيوني على حساب القضية الفلسطينية والمصالح العربية، وسد حاجته من الغاز والكهرباء والأمن بثمان بخس. ولهذا يتحمّم النضال لاستعادة أو إعادة الدور القومي المغيّب أو المكبوت لمصر.

٢ - الزعامة العربية تركزت لمصر منذ أجيال، بجدارة واستحقاق، وفي شتى المجالات، وخصوصاً في العصر الحديث، منذ ظهور محمد علي باشا وحتى غياب القائد عبد الناصر والانقلاب على إنجازاته وتطلعاته.

٣ - هناك إجماع عربي على أن مصر هي القوة الأفضل والأقدر على التصدي للعدو الصهيوني. وتحييد مصر، أي إخراجها من معادلة الصراع مع هذا العدو، وإقدام المسؤولين فيها على توقيع معاهدة الإنزال معه، أفقد العرب أهم عناصر قوتهم وتسبّب في إحداث فراغ في مفصل قومي مهم. والفراغ يرفض دائماً وجوده وينطوي على دعوة للإمتلاء بشيء آخر. وهذا قانون طبيعي وعلمي وحتمي. والواقع أن الوطن العربي يشكو من فراغ كبير في القيادة القومية العربية. وقد حصل ذلك بعد غياب عبد الناصر وانحسار الزعامة المصرية بسبب الاستسلام المكلّل بالخزي والعار مع عدونا القومي. وقد حاولت عدة أقطار عربية أن ترث هذه الزعامة والقيام بهذا الدور القومي، فلم تُوفّق لأسباب عدة، أهمها إخفاقها في اكتساب الزعامة في دائرتها الوطنية، وتخليها، علناً أو ضمناً أو تأمراً، عن كل الثوابت والمبادئ القومية.

على الانفصال، واضطراب الأوضاع في العراق والتهديد بالتقسيم، وعدم تحقيق المصالحة التامة بين الفصائل الفلسطينية وعدم اتفاقها على موقف واضح من العدو الإسرائيلي.

وما هي أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من الانتفاضات العربية؟

تنطوي الانتفاضات التغييرية في الوطن العربي على استنتاجات مهمة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أولاً - أثبتت بعض التجارب في حقل الانتفاضات ثلاثة أمور: الأول هو أن التغيير في الدولة يمكن أن يتم من الداخل، دون الاستعانة بالخارج، أي بدول الجوار أو دول الاستعمار. والثاني هو أن إسقاط نظام مستبد وفساد أسهل أحياناً من الاتفاق على طبيعة نظام جديد. والثالث هو أن الديمقراطية، كما ذكر الأستاذ خير الدين حسيب، هي شرط ضرورة وليس شرط كفاية، أي أنها ضرورية لتحقيق بعض الأهداف السياسية، ولكنها لا تكفي وحدها لتحقيق العدالة والتنمية الاقتصادية، أي زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع والمساواة في الحقوق والواجبات.

ثانياً - تمكنت فئة من الانتفاضات من كسر حاجز الخوف لدى الجماهير من جبروت الأنظمة المستبدة، ومن آليات القمع والبطش التي تحتكرها وتتفنّن في استعمالها، ومن وسائل الوعيد والتهديد التي تلوّح بها.

ثالثاً - أهم الانتفاضات العربية هو ما حدث في مصر، وذلك لأسباب متعددة، أهمها أربع:

١ - لمصر ثقل على الصعيدين العربي والدولي، ودورها البارز في النظام الإقليمي. والحقيقة أنه لا يمكن نجاح الثورة العربية الكبرى دون مصر. ولهذا فإن الاهتمام بما يجري في مصر، أو بما ستؤول إليه الانتفاضة في مصر، يفوق الاهتمام بما يجري في الأقطار

الاستبداد والإقصاء والإهمال لم ينتج منها إلا التهميش والفساد، ولم تؤد إلا إلى تمديد قوانين الطوارئ، وانتهاك الحريات، والإفراط في العنف الأمني، والتمييز المجحف بين الطوائف والمذاهب، والابتعاد عن دولة المواطنة والعدالة.

سادساً - من الانجازات التاريخية التي حققتها أو فرضتها الانتفاضات العربية:

١ - إجبار الرئيس المصري على التنحي، ومحاكمته مع ابنه وأفراد بطانته.

٢ - اضطرار حاكم تونس إلى الفرار مع زوجته قبل إلقاء القبض عليه بدقائق.

٣ - إكراه حاكم اليمن على مغادرة بلده برعاية أميركية - خليجية، طالباً العفو والمغفرة من الشعب عن كل تقصير أو انحراف صدر عنه.

٤ - تكرار التظاهرات والاعتصامات المليونية في الميادين العامة، وقيام الشباب من كل الفئات والتيارات بدور بارز فيها، وتمكنهم من إحباط المحاولات المتكررة لإشعال الفتن الطائفية بإحراق الرموز الدينية.

٥ - تجلى التغيير الذي أفرزته الانتفاضات العربية في إلغاء أو تعديل العديد من الدساتير والقوانين التي لم تعد صالحة للعمل في المرحلة الراهنة.

وكانت محاربة الفساد أولى إرهابات التغيير.

رغم كل عوامل الإحباط فإن إرهابات التغيير بدأت. قد تتعثر وتواجه نكسات وعقبات، ولكنها لن تتوقف عن زخمها. وبداية التبشير أن الحكام الفاسدين وأتباعهم ممن خلعوا أو سُجنوا أو هربوا أو قُتلوا لن يعودوا إلى السلطة لممارسة التسلط والتحكم. ومن ظل منهم صامداً ومستنداً إلى دعائم خارجية لن يطول بقاؤه وعناده. وستلقى الطبقة الحاكمة المصير ذاته بعد انكشاف معالم فسادها وانحرافها.

٤ - لكل انتفاضة ظروف وأوضاع تختلف، جزئياً أو كلياً، عما يجري في بقية الانتفاضات. ولكن ما يجمع بينها هو هدف واحد: تغيير الحكام والأنظمة، والقضاء على عوامل الفساد والخنوع والإحباط.

رابعاً - إن التقيّد الحرفي بما كان يقول به السلف، والعمل بمقتضاه، ليس من الحكمة الواقعية ولا من مقتضيات الإيمان الحق. والقاعدة الشرعية تنص على تغيير الأحكام بتغيير الأزمان. ثم إن الإسلام ليس هوية سياسية، ولا يمكن أن يكون كذلك. وإذا اصطبح بلون سياسي أصبح عامل تقسيم وتنافر بين أبناء الدين، بل بين أبناء المذاهب الدينية الأخرى التي يفاخر الوطن العربي باحتضانها والاعتزاز بها. وتجربة تركيا في ظل حزب (العدالة والتنمية)، وبحكم تبعيتها لحلف الأطلسي، وعلاقتها الحميمة والمبطنة بالعدو الإسرائيلي، لا تصلح لأن تكون نموذجاً في الوطن العربي. والمؤسف أنه صدرت عن بعض الجماعات الإسلامية التي وصلت إلى مجلس الشعب المصري في الانتخابات الأخيرة تصرفات لا توحى بالاطمئنان، فقد ذكرت وسائل الإعلام أن نواباً من هذه الجماعات غطت في نوم عميق أثناء المناقشات الدائرة في المجلس. وكان خارجاً عن المألوف أن يقوم أحدهم في جلسة نيابية ويؤذن للصلاة، الأمر الذي حمل رئيس المجلس على الاعتراض بشدة على هذا التصرف المستهجن، والطلب إلى العضو المؤذن بمغادرة القاعة.

خامساً - إن التحركات الشعبية التي قادها الجيل العربي الراهن تطورت من احتجاجات إلى انتفاضات ثورية تستهدف مجمل النظام العربي الحاكم. وهذه الانتفاضات لم تولد من فراغ. إنها الانفجار النوعي المترتب على الفشل الكمي المتراكم بفعل سياسات الأنظمة على المستويات التنموية والتربوية والسياسية. فسياسات

يفوق العراق في الفساد إلا الصومال الذي تمزّقه حرب أهلية مدمرة، منذ عشرين عاماً.

٦ - وبعد الانتخابات النيابية الأخيرة في الكويت التي فازت فيها المعارضة بـ ٣٥ مقعداً من أصل ٥٠، قرر مجلس الأمة تشكيل لجنة تحقيق للنظر في إيداعات مصرفية مشبوهة أنّهم فيها ١٤ نائباً سابقاً.

٧ - ورفع رئيس جمهورية موريتانيا شعار (محاربة الفساد) في معركته الانتخابية، وتمكن من استرداد ملايين الدولارات من المرتشين والمفسدين بعد محاكمة رموز الفساد في البلاد. وكان معهد الأبحاث في البنك الدولي قد نشر، منذ ثلاث سنوات، تقريراً عن الفساد في مختلف دول العالم، تبين فيه أن الفساد أصبح يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية، ويحرم الطبقة الفقيرة من دخلها الضعيف، ويحول بالتالي دون تمكّنها من الحصول على ما تحتاج إليه من خدمات عامة.

وما هي، أخيراً أهم الملاحظات العامة التي يمكن إبدائها؟

على الرغم من مرور عامين على اندلاع الانتفاضات العربية فإنه من المبكر إخضاع هذه الظاهرة للتقييم النهائي. بل من المجازفة إصدار حكم عليها بالنجاح أو الفشل في هذه المرحلة التي لم تتضح ولم تتبلور فيها معالمها بعد. كل ما يمكننا أن نقوم به بعد الاطلاع على التطورات التي رافقت حتى الآن مسيرة الانتفاضات هو إبداء بعض الملاحظات والانطباعات التي قد تساعد على إدراك أبعاد تلك الظاهرة وتداعياتها.

الملاحظة الأولى هي أن القاسم المشترك بين تلك الإرهاصات المبشرة بالتغيير هو وحدة الشعارات والأهداف المطروحة التي تتلخص في المطالبة بتحقيق المساواة، وتأمين الحرية، وتوفير العدالة والضمانات الاجتماعية، والخلص

ومحاربة الفساد كانت من الشعارات الرئيسية التي رُفعت في الربيع العربي. فالفساد في معظم الدول العربية ضرب رقماً قياسياً في الانتشار والتغلغل في الإدارات والمعاملات. وآفة الفساد تسرّبت إلى أجهزة الدولة.

وكان الشعب عاجزاً عن محاسبة الحكام الفاسدين، إما لانشغاله بهمومه ومشاكله، وإما لأنه لم يتكوّن في البلاد، بسبب تقصير الأحزاب والجمعيات الوطنية، رأي عام يستطيع مقارعة من ينهب أمواله ويكتنزها. وعندما تمادى الحكام في غيهم وفجورهم واستكبارهم تحرك الشعب وحاسب:

١ - **فحسني مبارك المنحى** يأتي في طليعة المتهمين بالفساد، هو وأفراد عائلته وبطانته الذين جمعوا ثروات طائلة وأودعوها في المصارف الأجنبية.

٢ - **ومعمر القذافي** أمضى أكثر من أربعة عقود في الحكم وجمع ثروة كبيرة من عائدات النفط. وقبل سقوطه بأيام تمكّن من ترحيل أسرته إلى تونس محمّلةً بالمجوهرات والعملات الأجنبية. واستطاع اثنان من أولاده الهرب إلى النيجر حاملين ملايين الدولارات لإنفاقها على أنصار النظام السابق بغية التحريض على القيام بثورة مضادة.

٣ - وغادر **زين الدين بن علي** وزوجته تونس إلى السعودية وهما يحملان ٣٠ حقيبة فيها مصوغات ذهبية ومجوهرات ثمينة.

٤ - وورّع **علي عبد الله صالح** في اليمن أقرباءه وأبناء قبيلته على مختلف الوظائف الحكومية بهدف دعم بقائه في الحكم الذي استمر أكثر من ثلاثة عقود. ولم يتخلّ عن منصبه إلا تحت ضغط الجماهير.

٥ - وفي **العراق** بلغ الفساد حداً لا يوصف، حتى أن «مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية العالمية» الذي يقيس الفساد وضع العراق في المرتبة ١٧٥ من ١٨٢ دولة. ولا

أشد الانتفاضات تعقيداً وإثارةً وتعاملاً مع رموز العهد البائد.

وتميّزت الانتفاضة الليبية، إلى جانب البطش العسكري والانقسامات الداخلية، بتجنيد مرتزقة إفريقيين واستدعاء قوى خارجية، في طليعتها حلف الأطلسي، رغم العلم والإيمان بأن هذه القوى كانت الحاضنة والداعمة لأشرس الأنظمة الدكتاتورية والإرهابية في العالم، وبأنها لم تُضمر يوماً الخير والود لأي قطر عربي. والحقيقة أن تلك الانتفاضة كانت أغرب الانتفاضات من حيث البداية والنهاية والمسيرة والأحداث، والوضع المضطرب فيها حالياً.

وكانت الانتفاضة اليمنية الأكثر ضجيجاً وقلقاً على صعيد الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية، وتصرفات رئيس الدولة الذي فرّ من بلاده للاستشفاء، ثم عاد إليها، ولكنه اضطر، تحت الضغط الشعبي، إلى التخلي عن منصبه ومغادرة البلاد بعد الحصول على بعض الضمانات. ونذكر أن ثمة خطة أمريكية نفذها مجلس التعاون الخليجي في اليمن قضت بتنازل علي عبد الله صالح عن منصب الرئاسة لنائبه، على أن تجري بعد فترة انتخابات نيابية وانتخاب رئيس جديد للبلاد.

وكانت الانتفاضة البحرينية الأصعب على صعيد التفاهم والتوازن والحسم داخلياً وعلى صعيد الغليان والعنف والانقسام المذهبي وشدة التأثير في الخليج.

وكانت الانتفاضة السورية الأكثر أهمية على الصعيدين الإقليمي والدولي، نظراً للموقع الاستراتيجي والقومي الذي تتمتع به سوريا على الخريطة العربية والدولية، وبالنسبة إلى المواقف المتباينة منها، سواء أكانت عربية أم أجنبية.

والملاحظة السادسة هي أن كل نظرة سريعة وفاحصة تُلقِيها على ما يجري على الساحة العربية تبين لنا أن الانتفاضات التي

من حكم الاستبداد وأفات الفساد، وهدر الثروات الوطنية، وتهجير الطاقات والكفايات، والاستسلام أمام الأعداء.

والملاحظة الثانية هي أن النقص الذي شاب هذه الانتفاضات يكمن في غياب القيادة الواعية والبرامج العملية الواضحة على الصعيدين الوطني (صعيد كل دولة عربية) والقومي (صعيد الوطن العربي).

والملاحظة الثالثة هي أن الانتفاضات انتقلت بسرعة قصوى من قطر عربي إلى آخر وبيقاع متشابهة، مما يدل على أن تيار العروبة، أو نداء العروبة، أو نبض العروبة ما زال حياً في النفوس يشد العرب، على اختلاف مناطقهم، بعضهم إلى بعض، في السراء والضراء. والبرهان هو أن نموذج التغيير الذي حصل في الوطن العربي لم ينتقل إلى الجوار الآسيوي أو الأفريقي الذي يعاني من المشكلات والمآسي والهجوم ذاتها.

والملاحظة الرابعة هي أن الشرائح المختلفة من الطبقات الاجتماعية والتيارات المختلفة من الأديان والمذاهب والأعراق قد شاركت في الانتفاضات، وأن هذه الانتفاضات شملت مختلف أنماط النظم السياسية. فالمشاركون ينتمون إلى دول عربية تتبني النظم الملكية والجمهورية، والنظم المدنية والعسكرية، أو تُدرج في خانة الدول الفقيرة أو الغنية وتُحسب على التيار اليميني أو اليساري أو المعتدل.

والملاحظة الخامسة هي أنه كان لكل انتفاضة ميزات وأوضاع خاصة. فبداية الانتفاضة في كل من تونس ومصر كانت أسرع وأسهل وأسلس من مثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى، واستطاعت إزالة النظام الفاسد، الممثل برئيس الدولة وأفراد أسرته وكبار معاونيه، والانصراف إلى وضع الأسس لنظام سياسي أفضل. ونعترف بأن الانتفاضة المصرية كانت

الفلسطينية، سوى عبارة خجولة بإدانة إسرائيل، لا لأنها ترتكب المجازر اليومية ضد الشعب الفلسطيني ولا تتورع في كل مناسبة عن شن الاعتداءات على الدول العربية، بل لأنها لا تحترم مبادئ حقوق الإنسان، كأن تلك السلطة الجديدة تُميط اللثام بذلك عن سرّ مجهول، أو تكتشف، لأول مرة، البارود.

والأغرب من ذلك أن البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الذي عُقد في بغداد، في نهاية شهر آذار ٢٠١٢، لم يجد ما يقوله في القضية الفلسطينية سوى تكرار ما كانت تحفل به بيانات القمم السابقة من عبارات إنشائية، رثانة طئانة، حول: مبادرة السلام العربية، ورفض كل أشكال التوطين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، والتمسك بمبدأ الأرض مقابل السلام، والمطالبة بإزالة جدار الفصل العنصري، ووقف كل إجراءات التهويد في القدس، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وإدانة أعمال الحفريات الإسرائيلية في محيط المسجد الأقصى التي تهدد بانهياره... وغير ذلك من العبارات أو «الكليشيهات» التي أضحت بمثابة «لازمة» تتصدر كل بيان لكل قمة عربية بقصد إيهام الرأي العام العربي بأن القضية الفلسطينية ما زالت الهَمّ الأكبر والشغل الشاغل للجامعة العربية.



تلك هي بعض الأفكار والانطباعات عن إرهابات التغيير في بلادنا، بانتظار هبوب الرياح والعواصف العاتية القادرة على تبديد ظلمات الفساد والاستبداد والتخلف.

لقد طالب أحد المفكرين العرب (طارق البشري) منذ سنوات، في كتاب له بعنوان (العرب ومواجهة العدوان) بليجاد حلّ للإشكالية المثارة على امتداد الوطن العربي. وجوهرها

اندلعت في العام الماضي لم تهدأ نهائياً، ولم تحسم أمرها وتُنل مبتغاهَا بعد. أما الأقطار العربية التي لم يصل إليها بعد هذا النوع من الانتفاضات، فإن أجراس التذمر والغليان والتحذير فيها بدأت تُقرع، وجمر الانفجار الكامن في النفوس المعذّبة بدأ يتقد ويتوهج وينتظر الفرصة السانحة لنفض الرماد عنه.

والملاحظة السابعة هي أن الأنظمة المستبدة في الوطن العربي قامت، منذ وصولها إلى الحكم (بأساليب ملتوية أحياناً)، بتدميرٍ ممنهجٍ للقوى الوطنية التحريرية، فأتاحت بذلك الفرصة للقوى والتجمعات الإسلامية التي لم يكن لها دور فاعل في بداية الانتفاضات للبروز والهيمنة، واستغلال المشاعر الدينية، ونقمة الشعب على السلطة القديمة، فتسلّقت سلّم الشرعية الانتخابية. وقد لا تتمكن هذه القوى من الصمود طويلاً بسبب افتقارها إلى برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي واضح وعملي وقادر على تحقيق المطالب المطروحة والمتعلقة بالضمانات الاجتماعية وفرص العمل والتعليم المجاني واتخاذ موقف قومي من الصراع العربي - الإسرائيلي يختلف عن موقف الحكومات السابقة ويتجاوب كلياً مع الرغبات والتطلعات الشعبية.

والملاحظة الثامنة هي أن الفكر العربي الداعي إلى الوحدة العربية والمناادي بتحرير كل فلسطين كان الغائب الأكبر عن تلك الانتفاضات. فالقضية الفلسطينية، من حيث الأهمية والمصير، لم تجد لنفسها أي مكان واضح ومرموق في البيانات أو التصريحات أو الشعارات التي صدرت عن الجماعات أو الأحزاب المناصرة للحراك الشعبي. وهذا ما نلمسه في إحجام الجماعات الإسلامية عن تحديد موقفها من اتفاقية كامب ديفيد ومسألة الاعتراف بإسرائيل. ولم تجد السلطة السياسية الجديدة في تونس، في كل ما يتعلق بالقضية

المحاولات والجهود التي يبذلها المتآمرون والحاقدون والشامتون، وبعضهم من ذوي القربى والمصير المشترك، فإن هذه الانتفاضات أو الهبّات الشعبية تؤكد أن أمتنا العربية ما زالت أمةً حيّةً وقادرةً على المقاومة والتغيير والنهوض بعد النكبات والكبوات والعثرات، وأن المستقبل هو للفكر القومي العربي الذي يرفض ويتخطى الانقسامات والعصبية المذهبية والطائفية والعرقية والقطرية، وأن عصرًا جديدًا قد بدأ يطل على الوطن العربي.

التساؤل عن أيّهما أولى: مقاومة العدوان الخارجي على الأمة، أم مقارعة الاستبداد الداخلي في الأمة؟

ويبدو أن إرهابات التغيير الراهنة تقدم جواباً شافياً يتلخّص في أن الأمرين متلازمان ومتكاملان، فلا يمكن مقاومة العدوان الخارجي إذا كان الطغيان أو الاستبداد أو القمع أو انتهاك الحقوق والحريات مستشرياً في البلاد بلا حسيب أو رقيب. والعكس صحيح كذلك.

وعلى الرغم من المآخذ على مسيرة الانتفاضات التي نشهدها اليوم، وعلى الرغم من